

الخاتمة

من خلال ما سبق التطرق له نجد أن مسألة تعويض ضحايا حوادث المرور وجبر أضرارهم من أهم المسائل التي تثير جدلا قانونيا باعتبار الحوادث تنجم عن خطأ وتحدث من دون قصد ، كما يثار الجدل بشأن الحلول التي تضمن تعويضا منصفا وعادلا للضحية.

وقد تصدى المشرع الجزائري على غرار غالبية نظائره في العالم لهذه المسألة بإرساء إطار قانوني ينظم تعويض الأضرار الجسمانية الناجمة عن هذه الحوادث وكذا الأضرار المادية ، بل يمكن القول أن المشرع قد حاز قصب السبق وعلى سبيل الاستثناء في إيلاء المسألة عناية خاصة حينما اعتبر حوادث المرور قضية اجتماعية ، وذلك لعجز نظام المسؤولية المدنية والذي أصبح من الضروري التفكير في تكييفه مع المتغيرات في مجال توزيع أعباء الخطر، لأن العبرة ليست بالخطأ إنما العبرة هي في الحصول على التعويض عن الضرر ، وهي غاية ظهور فكرة التأمين مما يستوجب التعويض لكافة الضحايا ، وذلك لما استبدل قاعدة الخطأ كأساس للتعويض بقاعدة عدم الخطأ أو الضمان ، أو التعويض الخارج عن نطاق المسؤولية وهذا بسبب التزايد المهول لحوادث المرور التي يستعصي كشف أسبابها.

ومن خلال الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- المسؤولية المدنية قوامها الضرر وليس الخطأ وفقا لنظرية المخاطر والتي جزاؤها التعويض ، جبرا للضرر اللاحق بالمضرور (التعويض تلقائي) ، لكن هذا النظام ليس مطلقا فنظرية الخطأ تبقى كاستثناء طبقا لنص المواد 13 و 14 و 15 من الأمر 74 / 15 .
 - المسؤولية الجزائية في حوادث المرور قوامها الخطأ كركن معنوي مكون لها وبانتفاء الخطأ تنتفي المسؤولية الجزائية .
 - لأجل إقرار مسؤولية السائق عن الجريمة المرورية لا بد من إقامة علاقة سببية بين الفعل الخاطئ الصادر عن السائق والنتيجة الجرمية.
 - يكمن خطأ السائق في أنه لم يتوقع النتيجة ، وبالتالي لم يتخذ ما كان يجب عليه من الحيطة والحذر مما يحول دون حدوثها ، وتعد النتيجة متوقعة في ذاتها إذا كان حدوثها يدخل في نطاق السير الاعتيادي للأمور أما إذا كان حدوثها ثمرة عوامل شاذة لا تتفق مع الأمور المألوفة فهي غير متوقعة في ذاتها ولا يتحمل المتهم مسؤولية حدوثها.
 - من صور خطأ السائق التي تنتسب في ارتكاب الجريمة المرورية هي الإهمال والرعونة وعدم الانتباه وعدم الاحتياط وعدم إطاعة الأنظمة والقوانين
- إن المسؤولية الجزائية والمدنية في حوادث المرور تترتب عنها جزاءات ردية

ضد سائقي السيارات في حوادث المرور.

التوصيات :

- أنه وعلى الرغم إيجابيات استبدال فكرة الخطأ و التوجه و الانفتاح على قاعدة الضمان فإنه أفرز إشكالات قانونية , وعجز عن توفير الحماية والتعويض المنصف والعاقل للمتضررين, مما يستوجب إعادة النظر في النظام القانوني للتعويض.
- العمل على تشديد العقوبات والغرامات التي تعتبر بسيطة جدا بالنظر الى جسامة الضرر الذي تحدثه حوادث المرور .
- تحميل السائق جزءا من التعويض المدني كعقوبة ردعية له.
- العمل على إدراج قانون المرور في الجامعات كمقياس .
- أهمية وجود محكمة مختصة بمنازعات المرور وإظهار الكيفية الصحيحة في تفسير قوانين المرور .